

محاضرات في مقياس الصناعة المصرفية الاسلامية

د. فتني مايا

سادسا- دور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمة المالية العالمية:

1- الازمة المالية العالمية: الاسباب والتداعيات

تصاعدت أزمة الائتمان في النصف الثاني من 2008 الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد الانهيار الكبير لبنك " ليمان براذرز" - رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية-، على الرغم من أن السنتين الأخيرتين قبل الأزمة قد كشفتنا الستار عن جوانب ضعف أصابت الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هذه الأزمة لم تبدأ في الظهور بقوة إلا في منتصف شهر سبتمبر 2008 وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة حيث تعدت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار، وامتدت العدوى الى باقي دول العالم بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد للأسواق المالية. وأثر ذلك سلبا في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق.

1-1 اسبابها:

انعكست هذه الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس بعض البنوك الأمريكية الكبرى وإنهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين(وفي أواخر شهر سبتمبر عام 2008 أوشكت شركة إيه آى جى A.I.G الأمريكية للتأمين على الإفلاس وهى أكبر شركة تأمين في العالم وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزامات وثائق التأمين)، وكذلك عدد من البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي أوروبا واليابان. وتبع ذلك إنهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسائرها وفقا لبعض التقديرات أكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها.

ويمكن تلخيص أسباب هذه الأزمة في النقاط التالية:

أ. ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط المصرفية. ومن الأمثلة التي أعلنت أن مديرا تنفيذيا لإحدى الشركات الأمريكية صرفت له مكافآت بلغت قيمتها 350 مليون دولار على مدى عشر سنوات.

ب. تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض: شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالى تزايد الإستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % من الناتج المحلى الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

أ. التوسع الائتماني في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة سابقة خاصة في مجال التمويل العقاري وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح هذا الائتمان، وذلك استنادا إلى قوة الدولار كعملة رئيسية للتسويات الدولية خاصة بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب، وبالتالي تدفق الفوائض العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في سوق المال، مما أحدث سيولة فائقة لدى الجهاز المصرفي الأمريكي وارتفاعا غير مسبوق في أسعار الأسهم والسندات، وبالتالي انخفاض كبير في سعر الفائدة ومعدل الادخار بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مدخرات الدول ذات الفائض أكثر منها المدخرات المحلية . وقد ساعد انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة حجم الاستثمار العقاري بشكل ضخم وبشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة أو أجل القرض الذى يصل إلى 30 عاما أو أكثر مع منح المقترضين شروطا ميسرة للغاية خاصة في السنوات الأولى من الاقتراض .

ب. القروض العقارية الرديئة: شهدت الفترة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعى في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشترها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد. فقد ارتفعت القروض العقارية في الولايات المتحدة من حوالي 680 مليار دولار سنة 1974 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار سنة 2008. وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشتريين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشتريين السابقين للمساكن بالتقسيط،

وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري.

ج. توريق هذه المديونية العقارية: فمع استمرار الوضع السابق على مدى سنوات عديدة شجع ذلك البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية على التوريق في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي بحيث دخلت في المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا في الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، استناداً إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد .

وعمليات "التوريق" تعنى ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة. وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا، واستمرار هذه العملية يدخل البنوك دوامة القروض المستمرة وحلقة غير مفرغة من الاقتراض حتى تعجز عن السداد.

د. تدهور الاقتصاد الأمريكي: شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الثماني الأخيرة تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشري تزايد يوماً بعد يوم. ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهوره : تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2007/ 2008!!! (من المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري).

- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و 3% سنوياً.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة قبل الأزمة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.
- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى حوالي 5,5 % بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي 4%.
- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007/ 2008 حوالي 850 مليار دولار.
- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ حوالي 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2007/2008.
- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم، فقد بلغت صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة عام 2007/ 2008 حوالي 3 تريليون دولار.

ذ. ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها "المشتقات Derivatives والتعامل بالهامش Margin Trading والمشتقات - كما هو معروف - تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل وخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها " المستقبليات " Futures و " الخيارات " Options و " المبادلة " Swaps أما التعامل بالهامش - كما هو معروف - فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الاقتراض أي التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية. وحينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضاً يقتربون من أجل التعامل في البورصات).

2-1- تداعياتها:

شهدت بورصة نيويورك خسائر فادحة وإنخفض مؤشر داو جونز وغيره من المؤشرات الرائدة على نحو غير مسبوق وهو الأمر الذي حطم فيه الإضطراب المالي الأمريكي ثقة المستثمرين في سلامة الاقتصاد. وأعلن بنك " ليمان براذرز " إفلاسه، ويعتبر هذا الأخير أكبر ضامن أمريكي لأوراق الرهونات المالية، وقد انخفضت قيمته السوقية 94% عقب خسائر قياسية في الإستثمارات المرتبطة بالرهونات من جهة أخرى، كما أن بنك " ميريل لينش "، وهو منافس لبنك ليمان وثالث أكبر بنك إستثماري أمريكي، قد أبرم صفقة قيمتها 50 مليار دولار لبيع نفسه لبنك "أوف الولايات المتحدة الأمريكية" تحت ضغوط من منظعي السوق. كما أن المجموعة الأمريكية الدولية " إيه أي جي "، التي تعد ثاني أكبر

شركة تأمين أمريكية، وهي العملاق المالي الثاني الذي تضرر من أزمة سوق المال . قد رفضت ضخ أسهم خاصة لها وطلبت العون من بنك الاحتياطي الفيدرالي وكذلك الحال بالنسبة لبنك واشنطن "مينويثوال" الذي أعلن إفلاسه .

وكل هذه العوامل أثرت بالسلب على الإقتصاد الأمريكي بصفة عامة حيث انه دخل في حالة من الركود والكساد، إضافة إلى التأثير العالمي لهذه الأحداث على القطاعات المالية- البنوك وشركات التأمين والبورصات- في مختلف أنحاء العالم.

أ- الإنهيار الأول للبورصات تبعه إنهيار للكيانات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وفقا لنظرية الدومينو . وذلك نظرا لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستثمرة في الإقتصاد الأمريكي . وأغلب من حقق خسائر في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية حاول تعويضها في الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقل العدوى لهذه الأسواق لتشهد مرحلة من الإنهيارات المتتالية موازية لما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- انعكست أيضا أزمة الإئتمان على تراجع معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة، ورغم قيام البنوك المركزية في العديد من الدول الكبرى بضخ سيولة في محاولة لتخفيف حدة أزمة الإئتمان فإن معدلات الإئتمان قد استمرت في التراجع .

ت- هناك دول كبيرة تعتمد في نشاطها التصديري على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وقد انتقل الأثر السلبي إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكي على صادرات تلك الدول. وقد عزز من الأثر السلبي على الدول الأوروبية إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار. مما زاد من خطورة الأزمة المالية .

ث- انخفاض سعر النفط العالمي من حوالي 190 دولار للبرميل الى حوالي 99 دولار اي بنسبة انخفاض اكثر من 90 %، كما خسرت البلدان التي تمتلك صناديق سيادية ومنها دول الخليج التي تستثمر في اوروبا وامريكا.

2- مدى قدرة المصارف الاسلامية على تجنب اثار الازمة المالية العالمية:

منذ بداية الازمة ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تبين ان المصارف الاسلامية لم تتأثر سلبا بالأزمة كما هو الحال مع المصارف التقليدية وخصوصا في الفترة الاولى ، ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف الاسلامية لم تتعامل بالفائدة ولا تتاجر بالدين وهذا ما يعطيه ميزة على المصارف التقليدية، لأنها تتاجر بما تملك فعلا من اصول مادية وهذا ما يجعلها بمنأى عن تأثيراتها، الا ان المصارف الاسلامية ليست محمية بالكامل.

وقد اشارت دراسة لصندوق النقد الدولي بان المصارف الاسلامية اظهرت قدرة اكبر على تجاوز اثار الازمة، ففي هذه الدراسة تم مقارنة تأثيرات الازمة على الربحية والاقراض ونمو الاصول المالية في المصارف الاسلامية والتقليدية. وتؤكد الدراسة بان المصارف الاسلامية كانت افضل من التقليدية في تحمل اثار الازمة المالية، وانها لم تؤثر سلبا على ربحيتها في 2008، وبشكل خاص فان محافظها الاستثمارية الاصغر والرافعة المالية الادنى والتمسك بمبادئ الشريعة الاسلامية، والذي يمنعها من التمويل او الاستثمار في نوع الادوات المالية التي اثرت سلبا على منافسها من المصارف التقليدية قد ساعدتها على تحجيم التأثير السلبي للازمة على المصارف الاسلامية.

ان نمو الائتمان وحجم الاصول لدى المصارف الاسلامية كان اقل تقدير ضعف مثيله لدى المصارف التقليدية، وتفسر الدراسة هذا النمو بحالة الملاءة المالية لهذه البنوك والتي اقرضت الجزء الاكبر من محافظتها الى قطاع الاستهلاك والذي لم يتأثر كثيرا بالازمة المالية كما هو الحال في القطاعات الأخرى. وهكذا ساهمت المصارف الاسلامية في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي خلال فترة الازمة.

وقد ايدت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي افضلية المصارف الاسلامية على مقاومة الاثار السلبية لازمة المالية والذي عزته الى الحجم الاكبر لاحتياطات راس المال والسيولة بالمقارنة مع المصارف التقليدية، اضافة الى دور تقاسم المخاطر في العقود المطابقة للشريعة والتي تعزز الحماية لدى المصارف الاسلامية لانها قادرة على تمرير الخسائر الى المستثمرين.

اظهر مسح قام به بنك HSBC ومجلة THE BANKER MAGAZINE سنة 2004 ان الاصول العائدة للمصارف الاسلامية وكذلك المصارف التقليدية التي لديها منافذ اسلامية قد ارتفعت بنسبة 84 % لتصل قيمتها الى 288 مليار دولار سنة 2004، بعد ان كانت 934 مليار دولار في سنة 2002، وهذا مختلف كثيرا عن حال المصارف التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في اصولها 9.2 %.

لم تتأثر المصارف الاسلامية كثيرا مقارنة بالبنوك التقليدية في اوروبا وامريكا كونها لم تستثمر في المشتقات المالية الخطرة والتي كانت مسؤولة عن تفجير الازمة وانها مرتبطة ارتباطا شديدا مع الاقتصاد الحقيقي، كونها تستهدف منح الخدمات المالية تساعد المنتجين الصغار والمستهلكين للحصول على التمويل وهذا يمثل جانبا اجتماعيا بها (دراسة JEMMA DIDI & Maher Hasen) لكن من جهة أخرى واجهت المصارف الاسلامية حسب نفس الدراسة خسائر اكبر من خسائر المصارف التقليدية عندما بدأت تأثيرات الازمة تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي، ذلك ان تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي اثر مباشرة عليها، اضافة الى انه مظاهر الضعف في بعض المصارف الاسلامية قاد الى انخفاض كبير في الربحية بالمقارنة مع المصارف التقليدية.

3- اثار الازمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية:

أقرت منظمات ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي لبنك الدولي وميريل لينش ومؤشرات داو جونز الإسلامية إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية، ذلك أن جوهر الأسباب المؤدية للإعصار المالي هو التوسع في منح الائتمان والمتاجرة بالقروض وخلق الودائع بنسب مفرطة والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية ولا تتسق وتصنيفها الائتماني. في حين تقوم المؤسسات المصرفية والتمويلية الإسلامية على حظر المتاجرة بالقروض واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين البنك والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتناعها عن المضاربة، بل أتاحت الأزمة فرصاً استثمارية للمصارف الإسلامية عززتها عودة الأموال العربية المهاجرة.

هل معنى ما سبق إن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية ؟

لقد أُلقت الأزمة بظلالها على العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، في ظل سيادة العولمة وهو ما جعل اقتصادات الدول الإسلامية تتأثر بالأزمة وتداعياتها، خاصة منها التداعيات الناجمة عن انهيار بعض البنوك الغربية الكبرى مما جعل البنوك الإسلامية أمام تهديدات الأزمة، فلقد أشار تقرير "التمويل الإسلامي بين أسعار النفط والأزمة العالمية" الصادر عن وكالة "موديز"¹ لخدمات المستثمرين إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن مخاطر هذه الأزمة، تواجه تحديات تتعلق بقلّة السيولة وأنظمة إدارة السيولة، وتراجع أسعار الأصول، وتدهور نوعية الأصول على غرار ما واجهته المصارف التقليدية.

وطالما أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة فيا ترى ما هي أوجه التأثير، وهل هي ايجابية أم سلبية ؟ وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

3-1- الآثار الإيجابية:

أ- إن أول اثر ايجابي في جانب المصارف الإسلامية هو إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر لإقرار بصحة هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الأخذ بها.

وقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن 2009، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية). كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوروبية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستيان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إنّ النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.

ب- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) و استثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%)، وقد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله، وهي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات، ومن ثم فإن دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ج- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من المصارف الإسلامية تقع في دول غير

¹ هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة موديز للمستثمرين: Moody's Investors Service Corporation والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم

إسلامية، والأكثر غرابة أن نجد أن لندن وباريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، وقد أصدرت بريطانيا في عام 2004 نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي .

إنّ هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدّم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة مع تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في ضوء هذه الأسس والمبادئ ، كما أن هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها عبر فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها.

د-ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها :

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.
- افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.
- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سي تي غروب ، واتش اس بي سي ، ودوتشيه بنك) ، والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.

- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا.

هـ - تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وهذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج إضافة من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

و- مقارنة مع نظيرتها التقليدية فإن تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية كان أقل رغم أن الأزمة المالية العالمية أضرت بأداء جميع البنوك على حد سواء، فقد شهدت جميع البنوك تراجعاً ملحوظاً في أدائها. إضافة الى تهاوي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 33.5 % من 13.8 % في عام 2006 إلى 6.55 % في عام 2008.

وأظهرت الدراسة أنه في حال تم الأخذ بالعائد على حقوق المساهمين في كل مجموعة على حدة، قد انخفض بـ 90.34 % و 32.34 % للبنوك التقليدية الخالصة والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية على الترتيب خلال نفس الفترة 2006 - 2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك.

كما أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشر نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول 3.09 % للبنوك الإسلامية عام 2006 مقارنة بـ 9.21 % للبنوك التقليدية و 7.23 % للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وفي عام 2008 حافظت البنوك الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8 % مقارنة بـ 10.3 % لبنوك التقليدية و 8.5 % للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وتقارن الورقة النظامين من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الأداء الربحي والتعرض للمخاطر والسيولة، ويستخدم البحث قاعدة معلومات تحتوي على 45 بنكاً إسلامياً خالصاً، و 26 بنكاً تقليدياً خالصاً، و 30 بنكاً تقليدياً بنافذة إسلامية موزعة على 16 دولة مختلفة.

وبينت نتائج البحث أن كل البنوك شهدت دون استثناء خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضاً ملحوظاً في الأداء الربحي، وأن البنوك الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالبنوك الأخرى، وبخاصة عام 2008، إلى جانب أن البنوك التقليدية عانت أكثر من غيرها من انخفاض في حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية.

وكشف تقرير القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي للعام 2009-2010 بأنه لا تزال معدلات الربحية المسجلة للمصارف الإسلامية أعلى بصفة عامة من معدلاتها في المصارف التقليدية ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكثر خمسة مصارف تقليدية في قطر 3.2 % في العام 2008، في حين بلغ 5.9 % لأكثر ثلاثة مصارف إسلامية. غير أن ربحية المصارف الإسلامية سجلت انخفاضاً أكثر حدة من المصارف التقليدية، مما أدى إلى تقلص الفجوة بينها وبين المصارف التقليدية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكثر ثلاثة مصارف إسلامية في الإمارات العربية المتحدة 2.7 % في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.8 % ليصل

إلى 1.9 % في العام 2008، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف تقليدية في الإمارات العربية المتحدة 1.8 % في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.3 % فقط ليصل إلى 1.5 % في العام 2008.

وفقاً للبيانات المالية السابقة يتضح أن البنوك الإسلامية تتمتع فعلياً بمستويات رسمية أعلى، حيث ترتفع معدلات كفاية رأس المال في تلك البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة). كذلك فإن البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر من البنوك التقليدية، الأمر الذي يجعل تلك البنوك أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل، من ناحية أخرى فإن مبدأ المشاركة الذي يشكل أساس عمل البنوك الإسلامية في الأدوات المتوافقة مع الشريعة (على الأقل من الناحية النظرية) يمكن البنوك الإسلامية من أن تحول جانباً من الخسائر إلى المستثمرين في تلك البنوك في حال وقوع تلك الصدمات.

هذا وأكد تقرير مالي، أن المصارف الإسلامية في الخليج لم تكن بمنأى عن تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث انخفض الأداء المالي لقطاع المصارف الخليجية الإسلامية بنسبة 28.02 % خلال عام 2009 وصولاً إلى 3.14 مليار دولار، مقابل 4.36 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة تراجع 38 %.

2-3- الآثار السلبية:

كما ذكرنا سابقاً أن الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية نوعان والآثار السلبية يمكن إيجازها في كالتالي :

أ- تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد مر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج، حيث ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم، لاسيما الاقتصادات النامية. وافر صندوق النقد الدولي، في تقريره لسنة 2009، أن الاقتصاد العالمي تراجع بنحو 6% في الربع الرابع من 2008 والربع الأول من 2009. وهذا التباطؤ أثر بشكل كبير على أسواق الائتمان العالمية. والصناعة المالية الإسلامية ليست ببعيدة عن ذلك، إذ تتعرض لمخاطر السوق والائتمان والسيولة والتشغيل والغطاء القانوني بالقدر نفسه التي تتعرض له نظيرتها التقليدية. فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة.

ب- انخفاض أصول المصارف الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرنا سابقاً عند الحديث عن الآثار الإيجابية للأزمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد و المؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي ، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلا شك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية و الودائع الادخارية و الودائع المخصصة، وقد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما تأثرت أيضاً حقوق الملكية وخاصة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

ج- إن النفط كسلعة إستراتيجية يعتبر الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن أهم مصادر الدخل بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج. ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة، أثر ذلك من دون شك على أداء المصارف الإسلامية خاصة أنه كان بمنزلة القائد الرئيسي لطفرة هذه الصناعة .

د- أغلب أسهم المصارف الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية أمثال لندن ونيويورك. وقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي. وكانت الأسهم الموافقة للشريعة أكثر تضرراً من نظيراتها التقليدية، والدليل خسارة Titans Index مؤشر داو جونز العالمي للشركات الإسلامية حوالي 7.39 % من قيمته في بداية الأزمة، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز للشركات التقليدية، والذي يقيس أداء أكبر 50 شركة تقليدية، إلا 6.31 % من قيمته في الفترة نفسها. أما مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية DJIM GCC Index فهبط 12.77 %، مقابل انخفاض 11.94 % لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية.

هـ- انخفاض قيمة الأصول العينية للمصارف الإسلامية ، فكما هو معروف فإن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية ، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني ، و انخفضت قيمة هذه الأصول مع هبوط الأسواق، الأمر الذي أدى بتلك البنوك إلى أخذ مخصصات لمواجهة خسائر محتملة في تقييم الاستثمارات، بالإضافة إلى خسائر محتملة قد تنتج عن عدم السداد لبعض الحاصلين على تمويلات منها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي دخل البنوك الإسلامية التجارية بشكل ملحوظ ليسجل أدنى انخفاض له بالتاريخ . وبنسبة 32 % - نهاية 2009 .

و- في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية ، وزيادة المخاطر المحتملة ، واستمرار الأزمة فإن المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فاثّر ذلك أيضاً على أرباحها كما اثر على احتياطياتها ، كما أن تعرّض بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات.

ز- انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .

- انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات .

- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة 16%.

ح- أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل تأثراً بالأزمة.

ط- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات، وبالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي والجانب الشرعي.

ي- انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً .

ك- تكديس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .

- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات .

- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس .

ل- اضطراب المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها واستخداماتها من عدة أوجه أهمها :

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل .

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج .

- إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية، وكذلك بين أنواع العملات الخارجية.

- إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل و حجم الاستثمار في الخارج .